محورية منصب الصدر في الدولة الصفوية

الباحثة /علا علاء الدين محمد السبكى
لدرجة الماجستير بقسم اللغة الفارسية كلية الاداب – جامعة المنوفية

مقدمة

قيام الدولة الصفوية كان إمتداداً لأسرة صفى الدين الأردبيلى و بالطبع ما امتلكه من سلطة و مريدين في زمام خانقاته كان داعياً لرغبة نسله في الحفاظ على تلك السلطة و السعي للحصول على المزيد من الهيمنة و النفوذ ، لو نظرنا للدولة الصفوية سنجدها استغلت في بداية الأمر الخانقاه الصوفية الصفوية التي لم تكن لها أي دوافع سياسية خفية، بمعنى أنها استغلت القاعدة الشعبية التي تمتعت بها الخانقاه ودائرة المريدين خاصتها، واستخدمت المذهب الشيعي للتفرد على الساحة وفرض السيطرة بلا منازع وبتدارك من أخطاء الدول الشيعية السابقة نجحوا في تنفيذ رغبتهم. وبالطبع كما قام الوقف بتحمل نفقات الخانقاه ومريديها، تحمل أيضاً نفقات نشر المذهب وقيام الدولة. الأمر الذي ساعد على تهيئة الظروف الملائمة لإرساء قواعد راسخة للمذهب الشيعي وتعاليمه. و إتمام الأمر على النحو الأمثل كان كله مرهون بيد رجال الدين ، فرجل الدين كرئيس للمؤسسة المذهبية الصفوية كان على عاتقه القيام بمهمة نشر المذهب و تدريسه و إدارة الموقوفات و عوائدها .

و هنا سنرى إلى أى مدى وصلت صلاحيات الصدر في خدمة المذهبية الصفوية .

قيام الدولة و نشر المذهب الشيعى

تميزت الدولة الصفوية منذ بداية نشأتها بالبُعد المذهبي الظاهري والرغبة الدفينة في فرض السيادة الصفوية دون أي سابق تجربة لهم، وأشار القاضي أحمد حسيني القمي أن من مهام الملك خلال تلك الفترة ترويج ونشر تعاليم المذهب الشيعي وتثبيت دعائمه[1] ، وربما السبب في التشدد الذي تم اتباعه عند فرض المذهب الشيعي في بداية الحكم الصفوي كان من منطلق اقتناعهم بأنه نوع من التكليف الإلهي الذي اختصهم الله به في الأرض.

لكن سرعان ما توصلوا إلى طريقة اخري لحث الناس على قبول المذهب طوعاً وهي استغلال واجهة الوقف الخيرية لخدمة أهدافهم حيث كان عاملاً رئيساً في إقناع الناس بالمذهب الشيعي وزيادة طبقة مريديهم والاستقرار على عرش الملك لأطول فترة ممكنة.

بالطبع الصبغة الدينية ورجال الدين كانت هي الصفقة الرابحة لإتمام هذا الأمر، لذا بدأت حركة استقدام العلماء الشيعة من بلاد الشام وبلاد بين النهرين وخاصة علماء جبل عامل* ، ومن أهم علماء الشيعة في عهد الشاه إسماعيل هو الشيخ الكركي (870 - 940هـ) الذي قدم إلى إيران وأتخذ من كاشان مقراً له لممارسة عمله. وأهتم بنشر التعاليم الشيعية وأمر بتعيين إمام في كل قرية ومدينة ليصلى بالناس ويعلمهم شرائع المذهب وكان يقوم بالإشراف عليهم بنفسه وينفق من أمواله الخاصة مبلغ سبعين ألف دينار على الطلاب سنوياً[2]. و عاصر فترة

---

[1] خلاصة التواريخ، ص49.

* للمزيد عن المعلومات بهذا الخصوص يرجى الرجوع إلى: المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوى، دار الروضة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1989م.

الشاه إسماعيل الأول و الشاه طهماسب و كان يقوم بتعليم رجال الحكومة في حين تم إرسال عالم دين لكل مدينة من مدن ايران ليقوم بتعليم أهلها [3].

كما تم الاهتمام بالتعاليم الشيعية و المؤسسات التعليمية ومراعاة الاعياد المذهبية والمجاهرة بسب و لعن الصحابة و الخلفاء [4]، و نشطت حركة التأليف فيما يخص لعن و سب الخلفاء و تكفير أهل السنة[5].

في تلك الفترة كان الكثير من الناس لا يعرفون المسائل الشرعية وفق المذهب االشيعى ، فلم يكن هناك الكثير من الكتب الفقهية والعقائدية على وفق مذهب الإمامية ، ولهذا فقد بذل المحقق الكركي جهداً كبيراً في الترويج للمذهب وتأليف كتب في الفقه الشيعي[6] ، و من أهمها كتاب **جامع المقاصد في شرح القواعد** [7] ويعد من أهم الشروح على كتاب (قواعد الأحكام) للعلامة الحلى .

وقد أمر الشاه طهماسب في بداية حكمه بترجمة الكتب العربية الخاصة بسير الأئمة إلى اللغة الفارسية وكذلك أمر بتأليف كتب أكثر فيما يخص الإمامة والأصولية[8].

وفي الفترة من بعد الشاه طهماسب وحتى بداية عهد الشاه عباس الأول وبسبب عدم استقرار الحكومة تزلزل أساس المنظومة المذهبية بزعامة رجال الدين، إلا أن تبجيل وتجليل ملوك الصفوية لرجال الدين لم يتغير وظلوا على رأس المجالس الملكية[9].

الوقف في خدمة المذهب الشيعى

مع بداية الحكم الصفوى و إعلان المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للبلاد ، ظهرت الحاجة لإيجاد مصدر دخل للإنفاق على حركة نشر التشييع يتميز بكونه :

- يُدر عائداً جيداً .
- ذو وجهة دينية لجذب الناس للمشاركة فيه طوعاً دون إجبار.

---

[2] الخوانساري الاصفهانى، الميرزا محمد باقر الموسوى، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، منشورات مركز الدار الإسلامية، طبع بيروت - لبنان، عام 1411هـ /1991م، جلد 4، ص 362 ،363.

[3] خوانسارى ، ميرزا محمد باقر ، روضات الجنات في أحوال العلماء السادات ، قم ، 1390 ه.ش ، ج4 ، ص 362

[4] ناجى ، محمد يوسف ، رساله در پادشاهى صفوى ، به كوشش رسول جعفريان ، تهران ، 1387 ه.ش ، ص 159

[5] رسول جعفريان ، صفويه در عرصه دين، فرهنگ و سياست ، پژوهشكده حوزه و دانشگاه ، تهران ، 1379 ه.ش ، ج 1 ، ص 70

[6] أحسن التواريخ، ص 85.

[7] تأليف: المحقق الثاني، الشيخ علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي، المتوفى سنة 940ه .ش ، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، المطبعة المهدية، الطبعة الأولى، ربيع الأول 1408هـ.

[8] چلونگر، محمد على، سياست مذهبى شاه طهماسب اول وگسترش تشيع در إيران (صفويه در كسترهٔ تاريخ ايران زمين)، دانشگاه تبريز، تبريز، 1383ه.ش، ص 275 – ص277.

[9] واله اصفهانى، محمد يوسف، خلدبرين (ايران در زمان صفويان)، به كوشش ميرهاشم محدث، بنياد موقوفات دكتر محمود افشار، تهران، 1372ه.ش، ص 536.

ظهر الوقف في العصر الصفوي لخدمة المذهب الشيعي و كممول رئيسي لحركة نشر التشييع و الترويج لتعاليمه من جهة ، و من جهة آخرى للتأكيد على أصل و نسب الأسرة الصفوية الذى يصل للإمام موسى الكاظم و لترسيخ فكرة السيادة الصفوية في الأذهان و عليه تقوية دعائم المُلك و الحكم و السيطرة . و لكن ظهور الوقف لم يكن في البداية مع إعلان التشيع و إنما تم اللجوء إليه كحل سلمى لنشر التشيع بعدما فشلت كل مساعى العنف و الإجبار.

تمسكت الدولة الصفوية بالمذهب الشيعي وتم فرضه كمذهب رسمي للبلاد، وكان التشيع الصفوي هو حجر أساس قيام الدولة وبمثابة أداة سياسية لتحقيق أهداف ملوك الصفوية في البقاء وترسيخ ذكراهم في الأذهان بعد النهاية ، اعتمدت الحكومة الصفوية سياسة الوقف لتحقيق التوسع والانتشار للتشيع الصفوي، ولم يكن هذا بارزاً في بداية الحكم الصفوي حيث كانت الزيارات المذهبية هي أولى الخطوات المذهبية التي قام بها ملوك الدولة في سبيل نشر التشييع وتلاها وقف الوقوف على العتبات المقدسة. فالشاه إسماعيل قام بزيارة العتبة الرضوية المقدسة عام 913هـ[10]. ونفس الأمر بالنسبة للشاه طهماسب ومع انشغاله بالحروب مع العثمانيين والأوزبك في بداية حكمه إلا أنه حرص على الزيارات المذهبية وخصوصاً في الأوقات الحاسمة أي قبل شن الهجمات والحروب، فنراه قام بزيارة الحرم الرضوى بمشهد قبل حروبه الأربعة مع الأوزبك في الأعوام (916هـ ، 934هـ ، 935هـ ، 939هـ) وعند انتصاره على الأوزبك قام بتقديم ثمانين قطعة ذهبية لتذهيب قبة الحرم الرضوى وساريته[11].

و ابرز ملوك الصفوية في هذا الامر هو الشاه عباس الكبير حيث قام بوقف كل أملاكه الموروثة والمكتسبة والتي كانت تقدر قيمتها بمئة آلاف تومان إلى جانب المنازل وأربعة أسواق في ميدان نقش جهان والحمامات المبنية في أصفهان، كلها وقف على الأئمة الأربعة عشر المعصومين وقام بكتابة هذه الوثيقة الوقفية الشيخ بهائي وتولى الوقف الشاه عباس نفسه والملك الذي يليه يخلفه في التولية[12].

ويزعم كمپفر أن سياسة الشاه عباس بخصوص الأماكن المذهبية والمزارات كانت تهدف لجذب نظر الزائرين عن زيارة مكة وتوجيه أنظارهم إلى المزارات داخل إيران ولعل السبب الظاهري لذلك هو منع خروج الأموال الإيرانية إلى الأراضي العثمانية ويوافقه الرأى سانسون[13].

إدارة الأوقاف

---

[10] خواندمير، امير محمود، تاريخ شاه إسماعيل وشاه طهماسب صفوى [ذيل تاريخ حبيب السير]، تصحيح وتحشيه: محمد على جراحى، تهران، گستره، 1370هـ.ش، ص68.

[11] افوشته اى نطنزى، محمد بن هدايت الله، نقاوة الآثار، به اهتمام احسان اشراقى، تهران، دانشگاه تهران، 1383هـ.ش، ص15.

[12] شاملو، ولى قلى بيک بن داود قلى، قصص خاقانى، تصحيح سيد حسن سادات ناصرى، سازمان جاب وانتشارات وزارت فرهنگ وارشاد اسلامى، تهران، 1371هـ.ش، جلد 1، ص186-ص196.

[13] كمپفر، انگلبرت، سفرنامهٔ كمپفر، تهران، انتشارات خوارزمى، 1363هـ.ش، ص178، وسانسون، سفرنامه سانسون، به ترجمه واهتمام: د/تقى تفضلى، تهران، 1346هـ.ش، ص201.

و بالطبع قد وجدت مناصب للعاملين داخل الإدارة الخاصة بالأوقاف و للعاملين خارجها أى أن رئيس هذه الإدارة كان يدير كل الشئون الوقفية الخارجية و يعاونه فى القيام بمهامه أشخاص داخل الوقف على رأسهم متولى الوقف يليه المباشر أو الناظر و من بعده المستوفى ثم المدرسين و العاملين فى الخدمات العامة داخل المكان سواء مدرسة أو مسجد و منهم عمال النظافة و المسئولين عن الإضاءة و التدفئة و توصيل المياه و المطبخ و غيرها .
إلا أننا عندما بحثنا في المصادر و المراجع التاريخية المتوفرة عن العصر الصفوى خاصة تلك التي تم تأليفها خلال فترة الحكم الصفوى إلى جانب كتب الرحالة، لم نجد ما يؤكد وجود إدارة أوهيكل إدارى خاص بالموقوفات خلال تلك الفترة من عدمه ، لكن وجد ذكر لوظائف من مهامها التعامل مع الشئون الوقفية .
لذا فلنعد للوراء قليلاً ونتحدث بإيجاز عن الخلفية التاريخية لإدارة الموقوفات في إيران بعد الإسلام.
لا توجد معلومات دقيقة عن وجود تشكيلات إدارية للأوقاف في عهد الصفاريين (245-290 ه) التي تُعد أول حكومة إيرانية بعد الإسلام[14].
أما في عهد السامانيين (261- 389ه) وُجد ديواناً للموقوفات و قبل وجوده كان القضاة يتولون القيام بهذه المهمة. و حازت الأوقاف على أهمية بالغة لكون الرقبات الموقوفة أراضى زراعية و التي كانت تُعد أهم مصادر الدخل في هذه الفترة[15].
و مهمة تولية الموقوفات كانت من نصيب نقيب[16] سادات خراسان لمدة ثلاث أو أربع قرون قبل الحكم الصفوى و تولت إمراة إدارة شئون العتبة الرضوية المقدسة لفترة أثناء الحكم السامانى كانت تأتى يومياً من منطقة نوقان بالقرب من مدينة طوس و تمضى يومها في البقعة و عند الليل تغلق أبوابها وتذهب لتبيت بمنزلها[17].
و في عهد السلاجقة توسعت الموقوفات و تولت الحكومة المركزية إدارة شؤونها و تم تعيين متوليين للأوقاف تحت إشراف الحكومة[18].
ففى عهد ملكشاه السلجوقى(447- 485ه) و بتوصية من الوزير العالم خواجه نظام الملك قام بوقف العديد من المبانى على الأمور الخيرية . نظام الملك نفسه قام بوقف أبنية عديدة فى أصفهان و بغداد و طوس و نيشابور و البصرة و هرات ، و أشهرها المساجد و المدارس النظامية و مذكور فى كتاب محاسن أصفهان : " فى ظل أيام حكومته ، أسبوعياً و شهرياً

[14] بزرگى ، سيد مهدى : راه هاى ترويج فرهنگ وقف و ايجاد موقوفات جديد در جامعه ، ميراث جاويدان ، فصلنامه فرهنگى ،تحقيقى ، اجتماعى و تاريخى ، شماره 30، تابستان 1379 ه.ش ، ص 108- 117
[15] المرجع السابق ، ص110
[16] النقابة هي نظام وُجد للحفاظ على حقوق السادات و تولى أمورهم و يُطلق على من يتولى هذا المنصب (النقيب) و كان منصب رفيع و خاص بالسادات و كبار علماء المنطقة . و للمزيد بخصوص النقابة الرجوع الى :
الماوردى ، أبى الحسن على بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، تحقيق : د/أحمد مبارك البغدادى ، مكتبة دار ابن قتيبة ، الكويت ، 1989م ، ص126- 129
[17] تأثير كاركردهاى متوليان آستان قدس رضوى در فرهنگ تشيع ، زهرا عليزاده بيرجندى و اكرم ناصرى ، پژوهشى نامهٔ تاريخ اسلام ، سال دوم ، شمارهٔ ششم ، تابستان1391 ه.ش ،ص 81
[18] صادقى گلدر، احمد ، مقدمه اى بر فرهنگ وقف ، صائن ، 1385ه.ش ، ص74

كان يقوم بوقف منطقة أو قرية أو بقعة خيرية أو عمارة من العمارات ... و يأمر بوقف عائد ضخم غير محدد القيمة للصرف على تلك الضياع العديدة ووصل المبلغ الإجمالى للعوائد و الإيجارات و ريع الموقوفات إلى عشرة آلاف دينار سنوياً"[19].
و فى ظل حكم الإيلخانيين قام المغول بتشكيل إدارات منظمة لإدارة الموقوفات تحت اسم حكومة الأوقاف و كانت مرتبطة بديوان القضاء و تتم إدارتها تحت إشراف قاضى القضاة[20].
و من أهم الوقفيات في العصر المغولى وقف الوزيرالأعظم رشيد الدين فضل الله بن أبو الخير الهمدانى لربع رشيدى و عُرفت بإسم الوقفية الرشيدية و كُتِبت بخط الواقف[21].
وكانت إدارة الموقوفات في عهدة المناصب الدينية و على رأسهم الصدر خلال العهد التيمورى و حكم الأق قيونلو و القراقيونلو[22].
و كان الصدر هو المسئول عن تعيين و عزل كل المناصب المهمة من المتوليين و المتصدين للشئون الوقفية و النقباء و القضاة و المستوفيين و المدرسين و خطباء و أئمة المساجد و غيرها و كذلك يقع على عاتقه مباشرة و الإشراف على إدارة المساجد و المدارس و متابعة أحوال الفقراء و المحتاجين و الأيتام[23].
و بالطبع قد وجدت مناصب للعاملين داخل الإدارة الخاصة بالأوقاف و للعاملين خارجها أى أن رئيس هذه الإدارة كان يدير كل الشئون الوقفية الخارجية و يعاونه فى القيام بمهامه أشخاص داخل الوقف على رأسهم متولى الوقف يليه المباشر أو الناظر و من بعده المستوفى ثم المدرسين و العاملين فى الخدمات العامة داخل المكان سواء مدرسة أو مسجد و منهم عمال النظافة و المسئولين عن الإضاءة و التدفئة و توصيل المياه و المطبخ و غيرها .

منصب الصدر الصفوى

بعد قيام الدولة الصفوية و إستقرار دعائمها المذهبية بترسيخ تعاليم المذهب الشيعي الأثنى عشرى ؛ أزدهرت الأوقاف جنباً إلى جنب مع التشيع الذى أستفاد إلى أقصى حد من عوائد الموقوفات التي أنتشرت خلال العصر الصفوى من مساجد و مدارس و المزارات الدينية التي وجدت سابقاً و تمت رعايتها تحت كنف التشيع برعاية الأوقاف الصفوية .

---

[19] مافروخى اصفهانى ، مفضل بن سعد ، محاسن اصفهان ، ترجمه : حسين بن محمد آوى ، به كوشش: عباس اقبال آشتيانى ، مركز اصفهان شناسى و خانهٔ ملل ، سازمان تبليغات اسلامى حوزه هنرى اصفهان ،1385هـ.ش ، ص103

[20] نورى ، محمد ، تحولات تاريخى و كارآمدى وقف در ايران 1358 تا 1370 ، وقف ميراث جاويدان ، فصلنامه فرهنگى ،تحقيقى ، اجتماعى و تاريخى ، سال هجدهم ، شمارهٔ هفتاد ، تابستان1389 هـ.ش ،ص33

[21] لمبتون ، آن كاترين سواين فوره ، ترجمه: منوچهر اميرى ، مالك و زارع در ايران ، شركت انتشارات علمى وفرهنگى، تهران، 1395 هـ.ش ، ص214

[22] بيانى ، شيرين ، دين و دولت در عهد مغول ، جلد دوم(حكومت ايلخانى ، نبرد ميان دو فرهنگ)، تهران ، مركز نشر دانشگاهى، 1391 هـ.ش ، ص530

[23] فلور، ويلم ، نظام قضايى عصر صفوى ، ترجمه:د/حسن زنديه ، پژوهشكده حوزه و دانشگاه ، قم ،1381 هـ.ش ، ص95

بالطبع احتاج الشاه إسماعيل لعلماء و فقهاء الشيعة ليتمكن من إدارة البلاد وفقاً للرؤية الجديدة الملازمة للنظام المذهبى الذى تميزت به دولته ، ولأن توسع الأوقاف و إزدهارها جعل من رعاية شئونها مهمة صعبة ، لذا كان لابد من إلقاء عبء هذه المسئولية على أحد ؛ لذا صُبِغَ منصب الصدر الذى وُجد من قبل في حكومات سابقة بصبغة دينية تتناسب مع رجال الدين من جهة و تؤدى جانبها الإدارى المطلوب من حيث إدارة الموقوفات و الإهتمام بشئونها و الحفاظ على وتيرة حركة نشر التشيع و توسعها من جهة آخرى .

بالطبع الصدر كان أهم منصب يتولاه رجال الدين وكان هو المرجع الفقهي الشيعي ، و وجوده في العصر الصفوي كرئيس للمؤسسة المذهبية الصفوية جعل المنصب يخطو نحو مرحلة جديدة. حيث غلبت الصبغة المذهبية السياسية عليه منذ البداية[24]. وكان مقر عمله في العاصمة ويقوم بتعيين مندوبين عنه في باقي المدن[25]. فنجد أنه قد طرأ تعديلاً على صلاحيات ومهام منصب الصدر لخدمة أهداف ملوك الصفوية السياسية باستغلال الناحية المذهبية أي صار من مهامهم الترويج للمعتقدات والتعاليم الشيعية.

برز دور الصدر في العهد الصفوى على الرغم من وجوده فى عهد التيموريين و الأتراك [26] . و لعل بدايات منصب الصدر كانت في حكومه شاهرخ التيمورى[27].

مهام منصب الصدر الصفوى

طبقاً لكتاب (دستور الملوك) كان من مهام الصدر تعيين كل الموظفين والعمال داخل الأوقاف من مدرسين ومؤذنين ومحفظين ومباشرين ومستوفيين ومسئولين الإنارة والنظافة وغيرهم ومن صلاحياته أيضاً طردهم[28]. ومهام منصب الصدارة بشكل عام هي تعيين الحكام الشرعيين وتكليف مباشرين الأوقاف وشيوخ السادات والعلماء والمدرسين وشيوخ الاسلام وأئمة المساجد والقضاة والمتوليين والمحفظين وكل الخدم في المزارات والمدارس والمساجد والأماكن الخيرية ووزراء الأوقاف والنُظار والمستوفيين وكل عمال سائر الموقوفات والكتبة ومغسلى الموتى وحفاري القبور. ولا يتم إصدار أحكام محكمة الأربعة جرائم وهي حوادث القتل والاغتصاب وكسر الأسنان والتسبب في العمى وأحكام صاحب المقام الرفيع رئيس العدالة (القاضى) بدون الصدور العظام، ولا يتدخل أى حكام شرعيين فى شئون محكمة الأربعة جرائم. و الأمور القانونية الخاصة بموقوفات العتبات المقدسة كانت من صميم مهام صدر الخاصة و لا دخل لصدر العامة بها . و من مهام صدر العامة أو

[24] خلاصة التواريخ، ص131

[25] حسين زاده، سيد محمد علي، علما ومشروعيت دولت صفوي، نشر انجمن معارف اسلامي، چاپ1، 1379 ه.ش، ص 107

[26] جعفريان ، صفويه در عرصه دين و فرهنگ و سياست ، قم ، پژوهشكده حوزه و دانشگاه قم ، 1379 ه.ش ، ص 194

[27] روملو، حسن بيک ، احسن التواريخ ،بنگاه ترجمه و نشر كتاب ، تهران ، 1349 ه.ش ،ص98

[28] تذكره الملوک، ص 2، 3

صدر الممالك تعيين حكام شرعيين و مباشرين لموقوفات المزارات و المدارس و المساجد[29].
ويذكر " تاورنيه " أن منصب الصدر كان مكلفاً بإدارة موقوفات المساجد وغيرها وجمع عوائد الموقوفات وتغطية نفقات ومصارف الوقف كما يجب لكن بعد اقتطاع راتبه من العوائد أولاً[30].
لقب الصدر باعتماد الدولة في الديوان الملكي ووظيفته الإشراف على حسن تطبيق القوانين الشرع في الدولة وضبط الأمور الوقفية[31]. والإشراف على كل العاملين في كل ما يخص النواحي الدينية من مباشرين للأوقاف والمتوليين وأئمة المساجد والمدرسين وغيرهم[32].
يشير كمپفر أن منصب الصدر تعددت مسئولياته فيما يخصص الوقف ويقول: كانت المهمة الجوهرية له فيما يخص الوقف هي جمع عوائد الموقوفات الدينية وتوجيهها في مسارها الصحيح، حيث كانت له حقوق الرئاسة الكاملة على الموقوفات والأماكن المقدسة وله حرية تحديد أجور ومرتبات المتوليين والعمال والخدم والمدرسين والمحفظين والطلاب وفق رأيه وعلى قدر كفاءتهم إما بالزيادة او النقصان أو حتى قطع الراتب كلية[33].
بدأ منصب الصدر فى عهد الشاه اسماعيل بتولى القاضى شمس الدين لاهيجى الگيلانى عام 907ه ، و يخبرنا خواندمير[34] مؤلف حبيب السير عن توليه منصب الصدارة و ضبط ممالك موقوفات الممالك المحروسة[35]. و يؤكد على ذلك سام ميرزا ابن الشاه اسماعيل فى كتابه تحفه سامى[36] . في حين يذكر قمي مشاركة شمس الدين الجيلانى ومحمد الكاشى المنصب سوياً[37].
وبعد الاستقرار السياسي للدولة الصفوية تقلصت من مهام الصدر فنرى في عهد الشاه طهماسب أن مهامه قد اقتصرت على الإشراف على الأماكن المذهبية الموجودة وتعيين أئمة المساجد ومتوليين للأماكن المقدسة وتعيين القضاة والحكام الشرعيين وإدارة الأوقاف[38].
وفي عهد الشاه إسماعيل الثاني تولى مهام الصدر نقيب السادات في تلك الفترة، وتقرب الشاه لأهل السنة أدى إلى انزواء علماء الشيعة[39]. ووصل امر لاضطهادهم وعزلهم من مناصبهم

---

[29] تذكرة الملوک، ص2
[30] سفرنامه تاورنيه، ص 588
[31] تاجبخش، احمد، ايران در زمان صفويه، تبريز، 1340 ه.ش، ص403، 404
[32] زندگانى شاه عباس اول ، ص395
[33] سفرنامه كمپفر، ص 121، 122
[34] حبيب السير ،ج4 ، ص468
[35] الممالك المحروسة أو الممالك المحروسة الملكية هو مصطلح استخدام طوال فترة الحكم الصفوى بدلاً من إيران فى المكاتبات الرسمية و المراسلات الحكومية . تاجبخش، احمد ، تاريخ صفويان ، شيراز ، انتشارات نويدى ،1373 ه.ش ، ص227، 280، 281
[36] صفوى ، سام ميرزا ، تذكره تحفه سامى، تصحيح و مقدمه ركن الدين همايون فرح ، تهران ، 1384 ه،ش، ص51
[37] خلاصة التواريخ ، ج1، ص84
[38] تذكرة الملوک، ص2
[39] خلاصة التواريخ، ج2، ص648

الحكومية والحد من سلطتهم على الأوقاف، حتى أن الشاه تولى بنفسه إدارة شئون كل الأراضي الموقوفة[40]. بينما مذكور في كتاب خلاصة التواريخ قيام الشاه اسماعيل الثاني عام 985هـ بتعيين عنايت الله نقيب وهو من سادات اصفهان ليتولى منصب الصدارة وكان من بين مهامه الاهتمام بالأراضي والأملاك الموقوفة[41]. وفي عهد الشاه محمد خدابنده فرض الصدور سيطرتهم التامة وتمتعوا بكامل الحرية والصلاحيات في إدارة الأوقاف ومصارفها[42].

أما في عهد الشاه عباس الأول تم الحد من نفوذهم وتولى الشاه نفسه منصب الصدارة لفترة ، وفي عهد الشاه صفى تم خفض مرتبة منصب الصدر لرتبة منصب الوزير وقرر الشاه تولى الشئون الوقفية بنفسه، لدرجة أنه لم يوجد صدراً في آخر ثمانية عشر عاماً من حكمه[43]. وقد أشاد " اولئاريوس " بجمال بقعة صفى الدين الأردبيلى ورونقها في عهد الشاه صفى وأرجع الفضل في ذلك للموقوفات الملكية والصدقات والنذور[44].

وفي عهد الشاه سليمان تم تقسيم المنصب لصدر الخاصة وصدر الممالك وعلى الرغم من كونه أمراً منطقياً تقسيم المنصب نظراً لزيادة الأوقاف الخاصة عن العامة لكن تقسيم المنصب من الناحية الإدارية أضعف من سلطات ومكانة منصب الصدر[45].

وكان صدر الخاصة له اليد العليا عن صدر الممالك حيث كان هو رئيس طبقة رجال الدين وأعلاهم مرتبة وتولى إدارة كل الشئون المذهبية الخاصة بالبلاط الملكي وموقوفات الشاه وأوقاف أصفهان والمدن التابعة لها واستحدث منصب نائب الصدارة هو منصب معاون الصدر في إدارة شئون باقي المدن، وصدر الممالك تولى إدارة كل الشئون الوقفية العامة غير الملكية في كل أنحاء المملكة الصفوية[46].

ويقول كمپفر أن الشاه سليمان تولى في عهده إدارة موقوفاته الخاصة وموقوفات أجداده[47] ، وفي موضع اخر يشير إلى أن الشاه سليمان قد عين شخصاً لإدارة الموقوفات الملكية [48] ويذكر أيضاً أن ملوك الصفوية قد اعتادوا على جعل وزير الموقوفات يقوم بمهام الصدر في حالة وفاته لكي يتمكنوا من التحكم في عوائد الموقوفات وفق إرادتهم دون رقيب [49].

---

[40] احسن التواريخ، ج 1، ص 647

[41] خلاصة التواريخ، ص 648

[42] خلاصة التواريخ، ج2، ص 670

[43] سيورى، راجر، در باب صفويان، ترجمه: رمضان روح اللهى، نشر مركز، تهران، 1380 هـ.ش، ص202

[44] اولئاريوس، ادام، سفرنامه اولئاريوس، ترجمه: احمد پهبور، تهران، سازمان انتشاراتى وفرهنگى ابتكار، 1363 هـ.ش، ص 132

[45] سيورى، راجر، ص238 ومينورسكى، سازمان ادارى حكومت صفوى، ترجمه مسعود رجب نيا، نشر امير كبير، تهران، 1368 هـ.ش، ص 74

[46] مصاحب، غلامحسين؛ دايرة المعارف فارسي؛ شركت سهامي كتابهاي جيبي، چاپ 2، 1380هـ .ش ، جلد 2، ص 1559

[47] سفرنامه كمپفر، ص 129

[48] سفرنامه كمپفر، ص 140

[49] سفرنامه كمپفر، ص 122

بينما تحدث شاردن عن مستوفى الموقوفات وأنه هو من كان ينوب عنهم في حالة غيابهم ويتولى مهامهم في حالة وفاتهم [50]. ويرى "كارري" أن عائد موقوفات بقعة أردبيل في نهاية عهد سليمان وبداية عهد شاه سلطان حسين لم يذهب للمحتاجين وكان يخدم أناس معينة [51]، ويتضح المقصود من هذا بمعرفة أن عوائد وقف البقعة والأراضي في زمامها كانت تحت سيطرة الشاه ولا دخل للصدر بها[52].

وفي عهد الشاه عباس الثاني لم يوجد صدر للموقوفات، وفي عهد الشاه سليمان قام بالإنعام على اثنتان من عماته (پرى رخسار بيگم ومريم بيگم أخوات الشاه صفى) بمنصبي صدر الخاصة وصدر الموقوفات [53].

وما يفرق عهد شاه سلطان حسين عن سابقيه في تلك الجزئية هو وجود منصب ملاباشى كنائب لمنصب الصدر[54] وكان يتولى هذا المنصب الأفضل والأكثر علماً من رجال الدين ورئيسهم في كل أنحاء المملكة. وفي البلاط الملكي كان يجلس إلى جوار الشاه ويُعد من مستشاريه والمقربين منه[55]. وكان يباشر تنفيذ مهام منصبه دون استدعاء أو أدنى تدخل من الغير وكان في خدمة طلاب العلم والمحتاجين وتقتضي مهامه تنفيذ الأحكام الشرعية وتعليم الأدعية وتوضيح الأمور المشروعة[56].

و مما سبق نلاحظ أنه قد تمت تهيئة المجال في إيران الصفوية لاستيعاب طموح رجال الدين، ونشأت علاقة بين الزعامة السياسية والزعامة المذهبية كان نتاجها تولى رجال الدين لمعظم الإدارات الحكومية مثل القضاء والأوقاف [57]. وكان جزء من عوائد الوقف يخدم الأماكن المذهبية والخيرية في حين ذهب الجزء الأكبر من العوائد للصدور والمتوليين وغيرهم من رجال الحكومة [58]. وبسبب أن مسئولية إدارة الشئون الوقفية كانت في الأغلب في عهدة رجال الدين تحت إشراف الشاه؛ زاد اهتمام رجال الدين بالموقوفات والعمل على تزايد أعدادها في تلك الفترة [59]. مما جعل بعض الواقفين يشترطوا عدم تدخل الصدور بشئون

---

[50] شاردن، ژان، سفرنامه شاردن، جلد 6، ص 61

[51] سفرنامه كارری، جملی كارری، ترجمه عباس نخجوان وعبد العلی كاررنگ، اداره كل فرهنگ وهنر، تبريز، 1348 هـ. ش، ص 42

[52] جامع مفيدی، محمد مفيد مستوفی بافقی، تصحيح ايرج افشار، انتشارات اسدی، تهران، 1340 هـ. ش، ص 647

[53] باستانی پاريزی، د/محمد ابراهيم، سياست واقتصاد در عصر صفوی، انتشارات صفی عليشاه، تهران، چاپ 3، 1362 هـ. ش، ص 77

[54] ميراحمدی، مريم، دين ودولت در عهد صفوی، تهران، امير كبير، چاپ 2، 1369 هـ. ش، ص 125

[55] زندگانی شاه عباس اول ، جلد 2، ص395

[56] تذكرة الملوک ، ص 1

[57] ابطحی، سيد مصطفی، رسميت يافتن تشيع در ايران، تهران، 1383هـ.ش، ص 24 -25.

[58] سليمی فر، مصطفی، نكاهی به وقف وآثار اقتصادی واجتماعی آن، بنياد بزوهش های آستان قدس رضوی، مشهد، 1370هـ.ش، ص78.

[59] سياست واقتصاد عصر صفوی، انتشارات صفی علی شاه، تهران، ص74.

موقوفاتهم[60] ، و كذلك محاولات ملوك الصفوية للحد من سيطرتهم و تقسيم مهام المنصب بين شخصين كما شهدنا في عهد الشاه طهماسب .
كان رجل الدين بمثابة عصا تحكم بيد الشاه الصفوى يتحكم من خلالها بمجريا ت الأمور ، و كان من صالح الشاه إعطاء تلك الأداة بعض الإمكانيات الإضافية لتستطيع إتمام رغباته على أكمل وجه ، و تلك الإمكانيات تمثلت في الصلاحيات التي تمتع بها منصب الصدر إلى جانب جعله خاصاً برجال الدين فقط . و في نفس الوقت كان لزاماً على ملوك الصفوية استرضائهم فبقائهم متوقف على وفاء رجال الدين لهم .
الدولة الصفوية احتاجت المذهب الشيعي لترسيخ دعائم حكمها و المذهب الشيعي احتاج لرجال الدين لنشر تعاليمه و تدريسه و رجال الدين الى جانب خدمتهم للمذهب قد تمتعوا بالعديد من المميزات التي صاحبت معاونتهم للصفويين على نشر المذهب الشيعي .

المراجع الفارسية:

1. ابطحي، سيد مصطفى(د) ، رسميت يافتن تشيع در ايران چالش ها و دستاوردها(907-1501) ، مقاله از كتاب (مجموعه مقالات همايش صفويه در گستره تاريخ ايران زمين)، به اهتمام مقصود علي صادقي، ستوده ، تبريز،1384هـ.ش .
2. احمدى ، نزهت ، در باب اوقاف صفوى ، كتابخانه و موزه و مركز اسناد مجلس شوراى اسلامى ، 1390 هـ.ش .
3. افوشته اى نطنزى ، محمد بن هدايت الله ، نقاوة الآثار ، به اهتمام احسان اشراقى ، تهران ، دانشگاه تهران ، 1383هـ.ش.
4. اولئاريوس، ادام ، سفرنامه اولئاريوس ، ترجمه: احمد پهبور ، تهران ، سازمان انتشاراتى و فرهنگى ابتكار ، 1363 هـ.ش
5. باستانى پاريزى ، د/محمد ابراهيم ، سياست و اقتصاد در عصر صفوى ، انتشارات صفى عليشاه ، تهران ، چاپ 3، 1362 هـ .ش .
6. بزرگى ، سيد مهدى : راه هاى ترويج فرهنگ وقف و ايجاد موقوفات جديد در جامعه ، ميراث جاويدان ، فصلنامه فرهنگى ،تحقيقى ، اجتماعى و تاريخى ، شماره 30، تابستان 1379 هـ.ش .
7. بيانى ، شيرين ، دين و دولت در عهد مغول ، جلد دوم(حكومت ايلخانى ، نبرد ميان دو فرهنگ)، تهران ، مركز نشر دانشگاهى، 1391 هـ.ش .

[60] احمدى ، نزهت ، درباب اوقاف صفوى ، ص 130

8. تاجبخش ، احمد ، ايران در زمان صفويه ، تبريز ، 1340 ه.ش .

9. تاجبخش، احمد ، تاريخ صفويان ، شيراز ، انتشارات نويدى ،1373 ه.ش .

10. تاورنيه ، ژان پاتيست ، سفرنامه تاورنيه ، ترجمه أبو تراب نورى ، تجديد نظر حميد شيرانى ، انتشارات كتافروشى سنايى و كتابفروشى تايبد ، تهران ، 1369 ه.ش

11. جامع مفيدى ، محمد مفيد مستوفى بافقى ، تصحيح ايرج افشار ، انتشارات اسدى ، تهران ، 1340 ه .ش .

12. جعفريان ، صفويه در عرصه دين و فرهنگ و سياست ، قم ، پژوهشكده حوزه و دانشگاه قم ، 1379 ه.ش .

13. چلونگر ، محمد على ، سياست مذهبى شاه طهماسب اول و گسترش تشيع در ايران (صفويه در كسترهٔ تاريخ ايران زمين) ، دانشگاه تبريز ، تبريز ، 1383ه.ش.

14. حسين زاده ، سيد محمدعلي ، علماو مشروعيت دولت صفوي ، نشر انجمن معارف اسلامي، چاپ1، 1379 ه.ش .

15. حسينى قمى ، قاضى احمد ، خلاصة التواريخ ، تصحيح : احسان اشراقى ، تهران ، نشر دانشگاه تهران، جلد 2 ، 1383ه.ش.

16. خواندمير ، غياث الدين بن همام الدين ، تاريخ حبيب السير ، تصحيح و تعليقات : محمد دبير سياقى ، تهران ، ج4، 1380ه.ش.

17. خواندمير، امير محمود ، تاريخ شاه إسماعيل و شاه طهماسب صفوى [ذيل تاريخ حبيب السير] ، تصحيح و تحشيه : محمد على جراحى ، تهران ، گستره ، 1370ه.ش.

18. خوانسارى ، ميرزا محمد باقر ، روضات الجنات في أحوال العلماء السادات ، قم ،ج4 ، 1390 ه.ش.

19. روملو ، حسن بيگ ، احسن التواريخ ، به كوشش عبد الحسين نوايى ، نشر اساطير ، تهران ، 1384ه.ش.

20. زهرا عليزاده بيرجندى و اكرم ناصرى ، تأثير كاركردهاى متوليان آستان قدس رضوى در فرهنگ تشيع ، ، پژوهشى نامهٔ تاريخ اسلام ، سال دوم ، شمارهٔ ششم ، تابستان1391 ه.ش .

21. سانسون، سفرنامه سانسون ، به ترجمه و اهتمام:د/تقى تفضلى، تهران،1346ه.ش.

22. سفرنامه كارری ، جملی كارری ، ترجمه عباس نخجوان و عبد العلی كاررنگ ، اداره كل فرهنگ و هنر ، تبريز، 1348 ه .ش

23. سليمی فر ، مصطفی ، نكاهی به وقف و آثار اقتصادی و اجتماعی آن ، بنياد پژوهش های آستان قدس رضوی ، مشهد ، 1370ه.ش .

24. سيوری ، راجر ، ايران عصر صفوی ، ترجمه كامبيز عزيزی ، تهران ، چاپ سوم ، 1372 ه.ش .

25. سيوری ،راجر، در باب صفويان ، ترجمه : رمضان روح اللهی، نشر مركز ، تهران ، 1380 ه.ش

26. شاردن ، ژان ، سفرنامه شاردن ، ترجمه اقبال يغمای ، توس ، تهران ، جلد8 ،6 ، 5 ، 1374 ه .ش

27. شاملو ، ولی قلی بيک بن داود قلی ، قصص خاقانی ، تصحيح سيد حسن سادات ناصری ، سازمان چاپ و انتشارات وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی ، تهران جلد1، 1371ه.ش .

28. صادقی گلدر، احمد ، مقدمه ای بر فرهنگ وقف ، صائن ، 1385ه.ش .

29. صفوی ، سام ميرزا ، تذكره تحفه سامی، تصحيح و مقدمه ركن الدين همايون فرح ، تهران ، 1384 ه.ش.

30. لمبتون ، آن كاترين سواين فوره ، ترجمه: منوچهر اميری ، مالك و زارع در ايران ، شركت انتشارات علمی وفرهنگی، تهران، 1395 ه.ش .

31. فلسفی ، نصر الله ، زندگانی شاه عباس اول ، دانشگاه تهران ، تهران جلد2، 1353 ه.ش.

32. فلور، ويلم ، نظام قضايی عصر صفوی ، ترجمه:د/حسن زنديه ، پژوهشكده حوزه و دانشگاه ، قم ،1381 ه.

33. كمپفر، انگلبرت، سفرنامهء كمپفر ، ترجمه كيكاوس جهانداری ، انتشارات خوارزمی ، تهران ، 1363ه.ش.

34. مافروخی اصفهانی ، مفضل بن سعد ، محاسن اصفهان ، ترجمه : حسين بن محمد آوی ، به كوشش: عباس اقبال آشتيانی ، مركز اصفهان شناسی و خانهٔ ملل ، سازمان تبليغات اسلامی حوزه هنری اصفهان ،1385ه.ش .

35. مصاحب، غلامحسين؛ دايرة المعارف فارسي؛ شركت سهامي كتابهاي جيبي، چاپ 2، جلد 21380ه .ش .

36. ميراحمدى ، مريم ، دين و دولت در عهد صفوى ،تهران،امير كبير، چاپ 2، 1369ه .ش

37. مينورسكى ، سازمان ادارى حكومت صفوى ، ترجمه مسعود رجب نيا ، نشر امير كبير ، تهران ، 1368ه.ش .

38. ناجى ، محمد يوسف ، رساله در پادشاهى صفوى ، به كوشش رسول جعفريان ، تهران ، 1387 ه.ش .

39. نورى ، محمد ، تحولات تاريخى و كارآمدى وقف در ايران 1358 تا 1370 ، وقف ميراث جاويدان ، فصلنامه فرهنگى ،تحقيقى ، اجتماعى و تاريخى ، سال هجدهم ، شمارهٔ هفتاد ، تابستان1389 ه.ش .

40. واله اصفهانى ، محمد يوسف ، خلدبرين (ايران در روزكارصفويان) ، بواسطه ميرهاشم محدث ، بنياد موقوفات دكتر محمود افشار ، تهران ، 1372 ه.ش .

المراجع العربية:

1. الماوردى ، أبى الحسن على بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، تحقيق : د/أحمد مبارك البغدادى ، مكتبة دار ابن قتيبة ، الكويت ، 1989م .